المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (نظرة سوسيولوجية تحليلية)

ملخص

ورث المجتمع الجزائري اقتصادا يشكو من كلّ مظاهر ومواصفات الاقتصاديّات المختلفة مثل غياب أسس صناعة حديثة ومتطوّرة وسيطرة القطاع الخاص على الصناعة الخفيفة التي كانت تشكو من فقدان خطّة كاملة وواضحة حيث سيطر عليها رجال أعمال لهم مصالح مع العالم الخارجي. وقد عانت المؤسّسة الاقتصادية في الجزائر وخاصّة العمومية منها لفترة طويلة من نواقص عديدة أهمّها ضعف المردوديّة رغم الحماية والدعم المالي المقدم إليها من طرف الدولة. ومع ضعف النتائج المتحصل عليها من جراء إتباع سياسات التطهير المالي التي ارتكزت أساسا على مقاربة محاسبية بحتة بات من الضروري القيام بإصلاحات جذرية و ذلك بالتخلي عن أسلوب تسيير الاقتصاد القائم على نظام التخطيط المركزي والتحوّل تدريجيّا نحو اقتصاد السوق. من أجل فهم حقيقة هذا الوضع فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمّ المراحل التي مرّت بها المؤسّسات الجزائرية بشكل مختصر إضافة إلى إدراج أهم التعريفات والشروط والعوائق للانتقال إلى اقتصاد السوق. وأخيرا تعرضنا إلى التقنيات التسييرية الإستراتيجية التي يجب على المؤسسة الجزائرية استعمالها في اقتصاد السوق.

د. صبرينة رماش

قسم علم الاجتماع
جامعة عنابة
الجزائر

Résumé

Après l'indépendance, l'Algérie a hérité de la présence coloniale une économie marquée par l'absence de fondements d'une industrie moderne, et fortement dominée par le secteur privé. Il faut signaler que l'entreprise algérienne, et en particulier celle du secteur public a souffert pendant une longue période de nombreuses lacunes en matière de rentabilité en dépit de la protection et le soutien financier de l'Etat.

L'article retrace brièvement les plus importantes phases de l'histoire économique de l'Algérie en soulignant les conditions et obstacles de la transition vers une économie de marché.

مقدمة

أولا : المراحل التطورية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

1-السياسة الاقتصادية الجزائرية

«**تبنّت** الجزائر ابتداء من سنة 1967 إستراتيجيّة التصنيع التي استهدفت تعزيز الاستقلال الوطني وتحسين مستوى المعيشة لجميع إفراد المجتمع وتمّ العمل على إيجاد صلة بين الزراعة والصناعة بهدف بلوغ نسبة عالية في عملية الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء وهذا ما يشكّل رمزا عالي الدرجة للاستقلال الوطني». (1)

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2015.

حيث أعطت فيها الأولوية للصناعة وبالتحديد الصناعات الثقيلة بينما أدرجت الصناعات الخفيفة والزراعة وباقي القطاعات الأخرى في مراتب ثانوية بالنسبة للاقتصاد؛ انطلاقا من قناعة لدى المسؤولين أنّ الصناعة الثقيلة هي لبّ عمليّة التنمية وهي القادرة على تخليص الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية من كلّ تبعيّة للأسواق العالميّة الرأس مالية وفيما يلي النصوص الأساسيّة الرسميّة التي حدّدت نموذج التنمية الاقتصادية الجزائرية وبيّنت هذه السياسة العامة وأصبحت تمثّل مرجعا ثابتا لتحديد السياسة الاقتصادية.

1-1- برنامج طرابلس:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962«إنّ التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية,و لهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط و صناعة الحديد والصلب. وفي هذا المجال، يتعيّن على الدولة أن توفّر الشروط اللاّزمة لإنشاء صناعة ثقيلة، ويجب ألاّ تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البورجوازية المحليّة على غرار ما حدث في عدّة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدّا لتنميتها باتّخاذ إجراءات ملائمة».(2)

إنّ برنامج طرابلس يهدف إلى إرساء صناعة أساسيّة قادرة على تلبية حاجيات الصناعة والزراعة الحديثة، ويقترح إقامة صناعة وطنية للحديد والصلب نظرا إلى وجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها الأمر الذي سيلبّي احتياجات خلق صناعة ثقيلة.

1-2- ميثاق الجزائر:

«قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 وقد تمّ تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي»: (3)

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

* توفير مواد الاستهلاك المحلي ، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات لاسيما مواد الاستهلاك ورفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد .

- فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها.

- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة وكان كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختارا الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

1-3- ميثاق الثورة الزراعية :

« تمّ الإعلان عنه في الثامن من شهر نوفمبر سنة 1971 وهو يبيّن هدف الثورة

الزراعية المتمثل في التحول الجذري لظروف الحياة و العمل في العالم الريفي».(4) وبهدف زيادة مناصب العمل ورفع نسبة نمو الإنتاج الزراعي الصناعي يجب توسيع السوق لاستيعاب هذه المنتجات عن طريق رفع القدرة الشرائية لدى أغلبية المواطنين لاسيما سكان الريف ، وتعتمد هذه الزيادة على رفع نسبة التشغيل وإنتاجية العمل، وينبغي أن تؤدي التنمية الزراعية إلى خلق سوق للمنتجات الصناعية ورفع دخل الريف وزيادة عدد مناصب العمل في القطاع الصناعي والتوصّل إلى الاكتفاء الذاتي.

1-4– ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات:

تتولّى الشركات الوطنية مهمّة إنجاز البرنامج القطاعي نضر إلى أنّها تملك الاحتكار في القطاعات الخاصة بها ومن بين هذه الشركات نجد ثلاث تكتسي أهمية بالغة وهي: الشركة الوطنية "سوناطراك" تعمل في مجال المحروقات والشركة الوطنية للحديد والصلب تعمل في ميدان صناعة الحديد والصلب والشركة الوطنية "سونا كوم" تعمل في مجال تركيب الآلات الميكانيكيّة وتعتمد الاستثمارات في هذه المؤسّسات الوطنية عل القروض المخصصة للقطاعات والتي تحدّدها المخطّطات الوطنية.

«و لقد كان إصدار ميثاق التسيير الاشتراكي في 16 نوفمبر1971 يندرج ضمن التحول نحو الاشتراكية حيث أصبح واجبا على العمال أن يتعلّموا تسيير ومراقبة المؤسّسات العمومية أي مساهمة العمال في إدارة المؤسسة تتم عن طريق ممثلين ينتخبهم العمال في جمعيّة عامة ، وفي اللّجان الدائمة وفي مجلس الإدارة». (5)

1-5- الميثاق الوطني:

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1967. «إنّ الميثاق الوطني الذي يتجاوز ميثاق الجزائر يحتفظ من هذا الأخير بمبادئ الاشتراكية والنضال ضد الإمبريالية والتضامن مع أمم العالم الثالث، وهو يتميّز عن ميثاق الجزائر في سحبه التأكيد على الصراع الطبقي في الجزائر، وتأكيده على إستراتجية مبنية على برنامج تصنيع سريع قصد منه ظاهريا أن يقلّل تبعية الجزائر الاقتصادية للأسواق الأجنبية».(6)

وقد تمّ وصف الإستراتجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج قصد تعزيز المبادلات الصناعية.

1-6- الدستور:

«كان الدستور قد اقترحته جبهة التحرير الوطني وتمّت المصادقة عليه عبر استفتاء شعبي جرى يوم 19 نوفمبر 1976 وهو يؤكّد النموذج الاشتراكي للتنمية الذي يهدف إلى الاستقلال والرفاهية الاجتماعية وملكية الدولة لوسائل الإنتاج والاحتكار التجاري، تمنح السياسة الجزائرية في مجال الاقتصاد وكذلك المخططات الوطنية المنبثقة عنه أولوية مطلقة لتراكم رأس المال والتصنيع والزراعة وكتتويج

لهذه الأولويات تنمية قطاع معدّات التجهيز على حساب قطاع المواد الاستهلاكية».(7)

وخلاصة لما سبق، يمكن القول أنّ هذه المواثيق قد أولت أهميّة خاصة للتنمية الشاملة مركزة على الصناعة وحتّى يتسنّى لها تأدية المهام المنوط بها ، فقد أكدت استراتجية التصنيع التركيز على إقامة صناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات وتنمية الصناعات الميكانيكية كوسيلة لتنمية الصناعة وكذلك إنشاء الصناعات الكهربائية، بالإضافة إلى تنمية صناعات بديلة لتلبية الاستهلاك المحلي إحلالا للواردات.

2- استراتيجيّة التصنيع في الجزائر:

لقد تشكّلت الإستراتيجيّة الصناعيّة ابتداء من سنة 1967 حيث وضع برنامج واسع للنهوض بالصناعة الجزائرية التي كانت تشهد خللا كبيرا وقد احتضن التخطيط الجزائري النموذج الذي وضعه الاقتصاد الفرنسي " دي بيرنيس"G.DE BERNIS

والذي تمتد جذوره النظرية في المخطط الماركسي للإنتاج، «حيث اعتمد هذا النموذج على حقيقة مؤديه أنّ إستراتجية التنمية الصناعية لا تتوقّف عند مجرد إقامة مصانع فقط، بل هي عملية تحول المجتمع عن طريق نظام منسّق من الصناعات وتحقيق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية، وذلك قصد إقامة تصنيع حقيقي يتماشى ومتطلبات المجتمع ويرى "دي بيرنيس" بأن الصناعات المصنعة تعمل في الوقت نفسه على إحداث ترابط بين مختلف الصناعات بواسطة مدخلاتها ومخرجاتها عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تدفع الاقتصاد الوطني لزيادة إنتاجية العمل لإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية».(8)

وقد حدّدت أهداف الإستراتيجية الصناعية البعيدة الأمد حتى أفاق 1980، وهي بناء اقتصاد وطني ومدمج باستطاعته القضاء على البطالة والتشغيل الناقص أو الجزئي، والاستجابة للاحتياجات السكان وضمان الاستقلال الوطني.

تلك هي الأهداف الكبرى لهذه السياسة الاقتصادية والتي بمقتداه يمكن تقييم نتائجها فيما بعد، كما أنّ التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية قد مرّ بمرحلتين:(9)

- المرحلة الأولى: تميزت بالإصلاحات الكبيرة للبنية الاقتصادية مثل التأميم والثورة الزراعية التسيير الاشتراكي للمؤسسات والتحضر والبدء في المشروعات الصناعية الكبيرة، وتنتهي هذه المرحلة في نهاية المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ، ومع الطفرة الاقتصادية التي أحدثها الارتفاع الكبير لسعري النفط .

- أما المرحلة الثانية: فقد تميّزت بعدّة تردّدات مبدئية بالنمو السريع للاستثمار الصناعي في قطاع النفط وظهور التشوّهات مابين القطاعات.

- التوترات الاجتماعية الناتجة عن التأخيرات النسبية في القطاعات الاجتماعية مثل السكن الصحة، والتكوين.

ونجد أنه في المرحلة الأولى أقيم العديد من المشاريع الصناعية القاعدية مثل مصنع الحجار للحديد والصلب والمجمع الصناعي في آرزيو إلى جانب بعض المصانع مثل مصنع إنتاج المحركات والجرارت الزراعية وأخرى للإسمنت في ولاية قسنطينة، وفي هذه المرحلة بالذات توسّعت رأسمالية الدولة لتستوعب عن طريق تأميم الشركات الأوروبية الذي استكمل مع نهاية المخطّط 1970-1973 وكانت أكثر التأميمات أهميّة وتأثيرا على الأصعدة الاقتصادية والسياسية تأميم قطاع استخراج النفط الذي يوفّر لرأسمالية الدولة ركائز وطاقات كبيرة في خدمة سياستها الاجتماعية والاقتصادية.(10)

وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه عملية التأميم كانت الدولة تقوم باستثمارات جبّارة في الميدان الصناعي الذي فرضته على نفسها بإعطاء الأولوية للصناعة على باقي القطاعات الأخرى ومنذ سنة 1970 إلى غاية نهاية الفترة البومدينية ثماني شركات وطنية من أهمها سوناطراك، الشركة الوطنية للمعادن، سونالغاز، سوني لاك، سوناريم، امتصّت هذه الشركات لوحدها 35% من الاستثمارات الصناعية، وهكذا بدأت تدعم سلطة الدولة والقطاع العام في الجزائر فما أن بلغت 1975 حتى أصبحت للجزائر يشمل على 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة دولية للخدمات، 8 تنظيمات بنكية ومالية، بحيث أصبح هذا القطاع يوظف تقريبا 225.000 عاملا وزيادة على هذا ونتيجة للسياسة المتّبعة من طرف الدولة القائمة على تشجيع الشركات حتى تثبت وجودها في الميدان فقد أعفيت هذه الشركات أو لم يطلب منها تحقيق هامش التمويل الذاتي طيلة السنوات الأولى من انشغالها وحتى قانون المالية لسنة 1976 علق المساهمة الخاصّة التي طلبت سنة 1970 من المؤسّسات الوطنية، فالدولة ومن خلال فلسفتها المعلنة كانت تبحث أن تعطي الشركات الوطنية أفضل الشروط لنمو هذا الذي لم تعطيه القطاعات الأخرى، كالقطاع المسيّر ذاتيّا، بحيث أدت الأولوية الصناعة والاستثمار لمخصّصة لها وكذلك اضطلاع القطاع العام، التسيير أدّى إلى إدراج بعض القطاعات الحيوية إلى مراتب ثانوية مقارنة بالقطاع الصناعي.

«إنّ الصناعة وموقعها في الجزائر تخضع لإستراتيجيّة معيّنة ولمقاييس اجتماعية و ديمقراطية ، فضلا عن المقاييس الفنيّة والاقتصادية، هكذا ففي الجزائر يعتبر تأمين فرص العمل وتحقيق توازن سكّاني واقتصادي أفضل بين القطاعات وبين المراكز الريفية والحديثة وتجنّب قيام المراكز الصناعية العملاقة» (11) من أساسيّات هذه الإستراتيجيّة، فقد عملت الدولة الجزائرية منذ بداية برنامجها التنموي على تحقيق العدالة الاجتماعية بين كامل القطر الجزائري، وذلك لما توفّره من فرص العمل ورفع المستوى المعيشي. ولقد بذلت الجزائر جهود عظيمة في ميدان التصنيع، حيث جاء في الميثاق الوطني «يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار وما يحدث من أنشطة وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع ، في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد».(12)

ويظهر الدور الذي أعطي للصناعة ضمن الإستراتيجيّة الجزائرية للتنمية من خلال الأهداف الاستثمارية لمختلف المخطّطات «فقد كان نصيب الصناعة حوالي 48,7% وذلك بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول، و44,7% بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني، ويمكن التمعن في الاتجاه العام لضرورة الاستثمار أن يسمح بالتعرف على الأهميّة التي أوليت للتصنيع بالمقارنة مع الاستثمار الكلي، ففي المخطط الثلاثي، 1967-1969 على سبيل المثال الاستثمارات المخصّصة للفروع الصناعية بما فيها المحروقات 5,4 مليار دج وفي المخطّط الرباعي الثاني بلغ حجم الاستثمار الكلّي 110,22 مليار دج خصّص منها للتصنيع وفي عام 1978 وهي سنة لم يشملها المخطّط بلغت حصّة الصناعة 55,65 مليار دج من أصل 93,63 مليار دج».(13)

إنّ إيمان المخطّطين الجزائريين بأهميّة الصناعة كعامل استراتيجي في استقلال البلاد وتخلّصها من كلّ تبعيّة هو الذي يفسّر هذا الاتّجاه نحو تعظيم نسبة الاستثمارات المخصّصة للصناعة، وكان يتمّ هذا من دون شك على حساب القطاعات الأخرى والتي لا تقلّ أهميّة بأيّ حال من الأحوال على الصناعة، والجدول التالي يبيّن نسب الاستثمارات المخصّصة للقطاعات الثلاثة : الصناعة والزراعة والخدمات الاجتماعية.

جدول رقم (1): بنية الاستثمارات المخططة و المنجزة من 1967 حتى 1978

المخطط / القطاع	مخطط 1967-1979%	مخطط 1970-1973%	مخطط 1974-1977%	مخطط 1978-1979%
الزراعة	16,5 (20,5)	14,9 (12,5)	13,2 (7,3)	(7,9)
الصناعة	48,7 (53,6)	42,7 (57,4)	43,6 (60,7)	(61,9)
الخدمات الاجتماعية	13,7 (18,8)	25,7 (18,5)	25,9 (17,2)	(20,2)

Ministère du plan et l'aménagement du territoire

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 22

- مرحلة ما بعد 1980 : إن النتائج المحقّقة من الاستثمارات الضخمة التي حقّقتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة فالمؤسّسات العموميّة التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط لها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجّهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجّهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعديّة وإلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني، إلاّ أنّ توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعيّة أدّى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، ممّا جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا كليّا على الواردات الخارجيّة في كلّ ما تحتاج إليه المؤسّسات الصناعيّة.

كما تميّزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثّف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد.

« والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الوضعيّة المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسّسات العموميّة ومعدّلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، والاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، فبعد أن تضاعفت الاستثمارات ما بين 1969 و 1978 بـ15مرّة حيث انتقل الاستثمار من 3409 إلى 53424 مليون دينار وكان يمثّل 50 % من الناتج المحلّي الخام».(14)

«انخفض معدّل الاستثمار إلى الناتج الخام إلى 35,1 % سنة 1984 ثمّ إلى 29 % سنة 1991 ثمّ إلى 27,6 % سنة 1993 بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون وانهيار أسعار البترول في الأسواق الدوليّة في ديسمبر1985 والذي أدّى إلى تراجع حصيلة الإيرادات بحوالي 50%» (15)، ممّا أظهر تفاقم الأزمة الجزائريّة بانخفاض معدّلات النمو الاقتصادي الذي عرف خلال المنتصف الثاني من الثمانينات معدّلات سالبة.

كما ظهرت خلال هذه الفترة بعض المرونة في المعاملات الاقتصادية بصفة عامّة والمعاملات التجاريّة بصفة خاصّة، بانتهاج سياسة تجاريّة مرنة تتوافق والإصلاحات التي يعرفها الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التخلّي عن بعض الجوانب في احتكار التجارة الخارجيّة من طرف الدولة بإعطاء صلاحيّات أكثر للمؤسّسات في التدخّل مباشرة في استيراد وتصدير ملزماتها الإنتاجيّة من السلع والخدمات، ولعلّ أهمّ ما يميّز هذه الفترة هو وجود مرحلتين مهمّتين في تطوّر المؤسّسة الاقتصادية العموميّة:

1-القيام بإعادة هيكلة مؤسّسات القطاع العام من جانب البنية العضويّة والماليّة مع مطلع الثمانينات، فمن أجل تحسين مردوديّة المؤسّسات العموميّة صدر مرسوم 242/80 المؤرّخ في 04 أكتوبر 1980. (16)

«والذي يتعلّق بإعادة الهيكلة العضويّة للمؤسّسات، وتمثّلت هذه العمليّة في تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وعددها 150 مؤسّسة عام 1982، وامتدّ هذا التقسيم إلى المؤسّسات الولائيّة والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسّسة ولائيّة و1079 مؤسّسة بلدية» (17)، وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضويّة هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافّة الوحدات الاقتصادية المجزّأة، وقد فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة الماليّة للمؤسّسات المهيكلة حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي، ففي سنة 1981 تمّ إنشاء لجنة خاصّة بالهيكلة الماليّة للمؤسّسات وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي انجر عن إعادة الهيكلة العضويّة لهذه المؤسّسات.

2- تصحيح الوضعيّة بإعطاء الاستقلالية للمؤسّسات من جهة وتمهيد الأرضيّة نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق تبعا للآثار السلبيّة التّي مسّت الاقتصاد الجزائري عقب الصدمة البتروليّة سنوات الثمانينات والتّي بيّنت وكشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، فإنّه تعيّن القيام بإصلاحات عميقة وجذريّة تهدف أساسا إلى إعطاء

الاستقلالية للمؤسّسات العموميّة، « وبعد صدور قانون استقلاليّة المؤسّسات عام 1988 (القانون رقم 01/88 المؤرّخ في 12 جانفي 1988) والذي بموجبه تصبح المؤسّسات العموميّة على الشكل التالي، إمّا على شكل شركات ذات المسؤوليّة المحدودة، وإمّا على شكل شركات أسهم وأغلبها المؤسّسات الوطنية. كما تمّ وضع المعايير التّي يعتمد عليها في عمليّة تقرير متى تدخل المؤسّسة إلى مرحلة الاستقلالية، وكذلك تمّ وضع الهياكل التّي تسهّل عمليّة تسيير المؤسّسات في ظلّ الاستقلالية.

وعندما تصبح المؤسّسات العموميّة مستقلّة، يطبّق عليها القانون التجاري وتعامل على أساس القوانين الاقتصادية والماليّة، أي أنّها معرّضة للتصفية والإفلاس في حالة عجزها وعلى الرغم من الأموال الكبيرة المقدّمة من طرف الدولة للقيام بعمليّة التطهير المالي للمؤسّسات، فإنّه يلاحظ ومنذ مرورها إلى الاستقلالية فإنّ المؤسّسة العموميّة قد عرفت العديد من الإختلالات أثّرت عليها بشكل كبير نتيجة التباطؤ خاصّة في تطبيق القوانين وعدم كفاية الإجراءات الماليّة المتّخذة لتطهيرها».(18)

إنّ استقلاليّة المؤسّسات التي بدأ العمل بها سنة 1988 لا زالت تعاني من مشاكل عديدة منها غياب تصوّر سليم لكيفيّة الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد يعتمد على منطق قوى العرض والطلب.

إنّ الخوصصة أو نقل الملكيّة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص لا تعني بالضرورة أن تصبح المؤسّسة الخاصّة الجديدة فعّالة اقتصاديّا لأنّ المشكل لا يطرح على أساس تحويل الملكيّة فقط وإنّما المشكل مرتبط بطبيعة التنظيم الاقتصادي السائد ومدى فعاليّته في توفير الشروط الضروريّة وخلق المناخ المناسب للمؤسّسة سواء كانت خاصّة أو عموميّة، فالمؤسّسة في الجزائر سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص تعيش في محيط غير طبيعي يفرض عليها قيودا وحواجز مصطنعة، لذا فإنّ نجاح سياسة الخوصصة مرتبط بعدّة عوامل منها توفّر المناخ الاقتصادي المحفز على الإبداع والابتكار، وتشجيع التعامل بالميكانيزمات الحقيقيّة لاقتصاد السوق.

3- التخطيط الوطني الجزائري:

«يمكن وصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إراديّة قامت بها الحكومة لتنسيق عمليّة اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى الطويل والتأثير مباشرة أو في بعض الحالات إجراء مراقبة لمستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستوى الدخل و الاستهلاك وتوفير مناصب العمل والاستثمار والادخار والتصدير والاستيراد بهدف تحقيق الأهداف المخطّط لها مسبقا وتمثيل المخطّط الاقتصادي في مجموعة نوعيّة من الأهداف الاقتصادية التي لها حجم معيّن والتي ينبغي بلوغها في فترة زمنيّة محدّدة، وعليه فإنّ المخطّط الاقتصادي يمكن له أن يكون شاملا، كما يمكن له إن يكون عمليا، فالمخطّط الشامل يحدّد أهدافه ليغطي جميع الأوجه الرئيسية للاقتصاد الوطني مثل الصناعة و الزراعة والقطاع العمومي والقطاع الأجنبي وما في ذلك. وفي الأخير فإنه يمكن وصف عملية التخطيط نفسها كممارسة تقوم بها الحكومة

لتختار في المقام الأوّل الأهداف الاجتماعية، ثمّ تحدّد بعد ذلك مختلف الأهداف، وفي الأخير تقوم بتنظيم إطار خاص بالإنجاز والتنسيق والتسيير والإشراف على مخطط التنمية» (19)، ولقد أصبح التخطيط في البلدان النامية ضروريا نتيجة لعدم تلاؤم الأسواق بوصفها أداة تمكن من التحقّق من أن القرارات الفرديّة ستسمح بالحصول على أحسن النتائج في الأداء الاقتصادي في مجال ما يقوم به المجتمع من نشاط ولتبرير الغايات الاقتصادية. وتحتاج السياسة الاستثمارية إلى مركز اتّخاذ القرار مزوّد بسلطة سياسية تستطيع أن تنظّم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الجزائر. ويعتبر التخطيط كأداة مفصّلة لتجنيد المواطنين حول أهداف الثورة ووسيلة فعالة لتحديد مختلف مراحل التنمية.

إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية النوعيّة المخطّطة على المدى الطويل التي تعتبرها الجزائر هامّة تسمح بتوفير قاعدة أساسيّة للمخطّط بأكمله، وتشتمل هذه الأهداف الاقتصادية على تحسين الدخل الفردي ورفع مستوى التشغيل والتوصّل إلى تحقيق مستوى مستقرّ نسبيّا للأسعار وتخفيف وطأة الفقر وتوزيع الموارد توزيعا عادلا وإنشاء ميزان مدفوعات إيجابي وإقامة اقتصاد متنوّع ومستقلّ.

1-3 المخطط الثلاثي (1967-1969) :

كان هذا المخطّط قد حدّد الاختيارات الأساسيّة للبلاد بهدف بناء مجتمع اشتراكي وتمكين جميع المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت الأهداف تتضمّن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة ضروريّة لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه ولازدهار المجتمع الجزائري وضمان الرفاهيّة الاجتماعيّة، بمعنى أنّ«الهدف من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية والبشريّة لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضليّة في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعديّة والمحروقات، وبالفعل فلقد انتقل الناتج الداخلي الخام "PIB" في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 18,2% عام 1976».(20)

2-3 المخطط الرباعي (1970-1973) :

لقد أحدثت السلطات المركزيّة في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسّسات العموميّة على فتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار ومنها من الاحتفاظ بالتدفّقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعمليّة التمويل الذاتي، والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد الماليّة للمؤسّسة العموميّة. «وقد خصّص هذا المخطط كذلك نصف الأموال للاستثمارات في القطاع الإنتاجي، بينما تبيّن بعد إنجازه أنّ أكثر من 60% قد خصّصت في الحقيقة لهذا القطاع المكوّن من الصناعة 47% والفلاحة 16% بينما لم يخصّص للقطاع الاجتماعي والسكن إلاّ حوالي 5.5% من الاستثمارات، وكانت توقّعات الخبراء في بداية الفترة الرباعيّة أنّ الإنتاج سيرتفع خلال هذه الفترة بنسبة 9 % بينما كان يتوقّع ألاّ يرتفع مستوى

الاستهلاك إلاّ بنسبة 5%» (21) وعليه كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجيّة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركّزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيّا وكذلك سوء التشغيل في إطار عمليّة تصنيع البلاد. كما تتمثّل غاية هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقلّ، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعيّة والمنجميّة في سياق عمليّة تصنيع متكاملة وعصريّة.

3-3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

«تعتبر الأهداف العامّة لهذا المخطّط مماثلة لأهداف المخطّطات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر وكان من المتوقّع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقلّ عن 46%» (22) بمعنى أنّ هذا المخطط هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلاّ أنّه يتميّز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط وعلى الرغم من هذا الحجم الكبير للاستثمارات، فإنّ النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، وهذا نتيجة التأخّر في الإنجاز وتفشّي البيروقراطيّة في الإدارات المركزيّة. وتميّزت هذه المرحلة بمركزيّة التسيير والنقص الكبير والمعتبر في اليد العاملة، كما تميّزت بتزايد تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الاقتصاد من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجيّة وذلك باستعمال بعض الأدوات لتدعيم هذا التدخّل كسياسة الميزانيّة والسياسة الجبائيّة وسياسة أسعار الصرف وسياسة الإقراض.

هذا من الجانب الكلّي، أمّا من الجانب الجزئي فنجد أنّ المؤسّسة الاقتصادية العموميّة قد أوكلت لها الدولة بالإضافة إلى مهمّة تنمية وتطوير الإنتاج وإعادة الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار، مهام اجتماعية خاصّة في ميادين سياسة تحديد الأجور، أعباء سياسة التكوين والصحة.

ولقد أصبح اللجوء إلى التخطيط الاقتصادي ضروريّا، لكنّ تطبيقه بشكل فعّال يعدّ أمرا بالغ الصعوبة، وإلى جانب مساعدتها على إنجاز المخططات، تساهم عمليّة التخطيط في معرفة مشاكل التنمية التي تعيشها البلاد كما تناقش وتتوسّع في توفير المعلومات المتعلّقة بهذا الشأن.

وفي الأخير، نقول أنّ عمليّة التخطيط أدّت إلى نتائج معاكسة ولم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطّرة لها على اعتبار أنّها تمّت في إطار محيط يتكوّن من نفس المنشآت وفي ظلّ الاقتصاد الموجّه، حيث تمّ إنجاز خطّتين تنمويّتين خماسيّتين وهما :

4-3 المخطط الخماسي الأوّل (1980-1984): والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989): من جهة، وأنّه تمّ استهلاك غالبيّة الموارد الماليّة المخصّصة في إطار التطهير المالي للمؤسّسات العموميّة ولكن بدون نتيجة ملموسة من جهة أخرى.

ثانيا: المؤسسة الجزائرية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق:

1-المؤسسة الجزائرية في ظلّ الاقتصاد المركزي:

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال وحتّى نهاية السبعينات مراحل عديدة وتحوّلات عميقة في مختلف جوانب الحياة وهذه التحوّلات لم تنطلق من فراغ بل كانت مبنيّة على مبادئ حيث أصبح إظهارها وتعميقها في الواقع ضرورة حسب ظروف تلك المرحلة، والجزائر من بين الدول التي اتّخذت الاشتراكية آنذاك منهجا لها من أجل بناء نفسها، وكان ذلك واضحا وجليّا على المؤسّسات الاقتصادية من خلال نمط تسييرها الموضّح كما يلي: (23)

1-1- مرحلة التسيير الذاتي للمؤسّسات 1963- 1965 :

إنّ فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنّما كانت استجابة لظروف اقتصاديّة واجتماعيّة فرضت العمل بهذا النمط، ففي الوقت الذي كان فيه البحث حول نوعيّة التسيير الذي يجب إتباعه مع الوضع الذي كان يسود المؤسّسات العموميّة الجزائرية، شهدت الجزائر في 1963 وبعدها بفترة قصيرة نمط التسيير الذاتي للمؤسّسات، بمعنى مشاركة العمّال في التسيير حيث يصبح مدير المؤسّسة الوطنية ليس الوحيد في اتّخاذ القرارات أو الإجراءات المتعلّقة بتسيير مصالح المؤسّسة، بل يجب أن تؤخذ آراء العمّال بعين الاعتبار.

إذ يرقّى العمّال من مرتبة المنتجين إلى مرتبة المنتجين والمسيّرين في الوقت ذاته، إذ أنّ نمط التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكيّة الجماعيّة لوسائل الإنتاج.

1-2- مرحلة الشركات الوطنية 1965- 1971 :

مع بداية 1965 تمّ اتّخاذ عدّة إجراءات وذلك لتنظيم القطاع العام واستغلاله أحسن استغلال، حيث تمّ إنشاء شركات وطنية تهدف إلى تحقيق النوّ الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمويل السوق الوطنية بالمواد الضروريّة، ورفع مستوى المعيشة حيث تأسّست عدّة شركات من أهمّها: الشركة الوطنية للنفط والغاز SONATRACH، الشركة الوطنية للصناعات النسيجيّة SONITEX، الشركة الوطنية للتأمين SAA، الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS، واعتمد تنظيم هذه الشركات من خلال تنظيمين أو بالأحرى جهازين :

الأوّل : جهاز الإدارة ويمثّل الدولة كمساهم وحيد في رأس مال المؤسّسة.

الثاني : جهاز الإدارة التنفيذيّة ويخصّ المدير العام.

وكانت الدولة ترمي من وراء كلّ هذا إنشاء داخل الاقتصاد الوطني الشروط القاعديّة من أجل تطوّر اقتصادي معمّم ومدعّم داخليّا.

وفي هذه المرحلة من التنمية والتي أخذت فيها الخطة الوطنية وهيئات الدولة مكانة هامّة، تكوّن محيط اقتصادي جديد حول المؤسّسة الاقتصادية الوطنية.

1-3-المؤسسة الوطنية في مرحلة التسيير الاشتراكي 1979- 1971 :

بعد الإعداد لمختلف العناصر والمعالم الأساسيّة لمحيط المؤسّسة الاجتماعي والاقتصادي ووضع الشروط الضروريّة للمؤسّسة الاشتراكية، تحول هيكل المؤسّسة الاقتصادية الوطنية وكذلك قانونها، لتصبح المؤسّسة مسيّرة تسييرا اشتراكيّا حسب قانون التسيير الاشتراكي، وتتميّز بميزات فيما يخصّ الإنتاج والهيكل التنظيمي أو مختلف أقسامها.

فحسب قانون التسيير الاشتراكي خاصّة المواد 02-03-04-05 من المرسوم رقم 71-74 المؤرّخ في 16 نوفمبر1971 المتعلّق بالتسيير الاشتراكي. ويتخذ تسيير ومراقبة المؤسّسة وجهين :

- ❖ أحدهما يتمّ من قبل جهات خارجيّة طبقا لنظام التسيير والتوجيه المركزي في الاقتصاد الموجّه.

- ❖ الثاني داخلي، ويشترك فيه العمّال. والمؤسّسة العموميّة تكوّن قاعدة نظاميّة لسياسة التنمية الاقتصادية المحدّدة والمتابعة من طرف الدولة، فهي منشأة ومنظّمة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة للتنمية، غير أنّ هذه المرحلة شهدت عدّة مشكلات :

- انعدام التحديد الدقيق لوظائف الأطراف المعنيّة باتّخاذ القرارات داخل الشركة.
- التكنولوجيا المستوردة لم تأخذ بعين الاعتبار نوع التكوين الموجود في الجزائر.
- ضعف التكامل الاقتصادي بين الصناعات جعلها تشكو من نقص قطع الغيار.

2-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق:

لقد بدأت السلطات العموميّة الجزائرية تفكّر في تحرير الاقتصاد الوطني والسعي لإتباع نظام اقتصاد السوق، ومع بداية التسعينات أصبح هذا التوجّه اختيارا مؤكّدا ممّا يفرض على المؤسّسة الاقتصادية بلوغ هدف جديد وهو القدرة على المنافسة، وهذا يعني بلوغ مستوى من الأداء في ظلّ محيط تنافسي قد تتواجد فيه مؤسّسات محليّة وأجنبيّة.

2-1- مفهوم اقتصاد السوق:

«يطلق أو يستعمل للتعبير عن الاقتصاد الذي تكون فيه الأسعار والكميّات المنتجة مرتبطة بالعرض والطلب فهو معاكس للاقتصاد المركزي، لذلك يطرح إشكالا حول دور الدولة وطرق تدخّلها كي تتجاوز التصرّفات حدودها إلى المضاربة والتعدّي على الحريّات الأخرى دون المساس بمنطق الليبراليّة الذي يعتمد عليه هذا المفهوم».(24)

بمعنى أنّ نظام اقتصاد السوق يرتبط بالرأسماليّة وبالحرية الاقتصادية والتجارة وانسحاب الدولة من امتلاك وتسيير النشاط الاقتصادي سواء كليّا أو جزئيّا.

- ويعرف بأنّه «الاقتصاد القومي الذي توزّع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقا لقواعد السوق الحرّة، والتي تعرف بأنّها السوق التي يترك لقوى العرض والطلب فيها أن تلعب دورها بحريّة تامّة دون تدخّل من جانب الحكومة ودون أيّ قرارات تنظيميّة» (25) أي أنّه النظام الذي يفترض في الواقع زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، حرية الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تعظيم الربح وحرية المستهلك في استخدام دخله، على أن يتولّى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرّة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيّرات الأسعار وعندئذ فإنّ نظام السوق هو الذي يتكفّل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا أمثل وباستخدامها استخداما أكمل.

- واختصر د.اسماعيل بوخاوة مفهوم اقتصاد السوق في أنّه «نظام اقتصادي حيث تضمن فيه الميكانيزمات الطبيعيّة وحدها التوازن المستمرّ للطلب والعرض».(26)

إذن نظريّا يقوم نظام السوق على المنافسة من خلال الميكانيزمات التالية :

- توزيع قوى العمل ووسائل الإنتاج على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
- تطوير وسائل الإنتاج وفنون الإدارة والتنظيم، فعن طريق المنافسة الدائرة في السوق بين المنتجين يحاول كلّ منتج أن ينتج بتكلفة أقلّ وذلك بالسعي للحصول على تقنية جديدة في الإنتاج والنقل والإتّصال، وإلى إيجاد طرائق أكثر فعاليّة في الإدارة و التنظيم، كلّ هذه الإجراءات تهدف إلى تقليل التكاليف وفي نفس الوقت تؤدّي إلى تطوير مستمرّ لوسائل الإنتاج والإدارة والتنظيم.
- الأخذ بعين الاعتبار أنّ للسوق ضوابط سعريّة ونوعيّة للسلع المنتجة.

أمّا شروط البيئة التنافسية فتتمثّل في: (27)

1- أن تكون المؤسّسات المنتمية لسوق معيّنة معرّضة للزوال ومعرّضة لدخول مؤسّسات أخرى.

2- أن يكون لدى جميع المؤسّسات الموجودة والمحتملة فرص متساوية للحصول على نفس السلع المحتملة.

3- ألاّ يتطلّب دخول مؤسّسات جديدة إلى السوق تكاليف غير قابلة للاسترجاع.

4- يجب أن تكون علاقة الدولة بالمؤسّسات الخاصّة والعموميّة واضحة وعادلة، خاصّة فيما يتعلّق بدفع الضرائب والرسوم والامتيازات المختلفة والمدّ بالمعلومات لأنّ كفاءة الأسواق تعتمد إلى حدّ كبير على جودة المعلومات وصحّتها وقيمتها.

ويلاحظ أنّه عند توفير هذه الشروط في بيئة اقتصاديّة ما، فإنّ طبيعة الملكيّة للمؤسّسة تصبح عاملا ثانويا ويصبح العامل الحاسم متمثّلا في القدرة على المنافسة.

ومن خلال هذه الشروط المذكورة يتّضح أنّ السوق الجزائرية لا زالت بعيدة أن تغدو سوقا قابلة للمنافسة.

- وعليه فإنّ اقتصاد السوق يساهم في تطوير المؤسّسة الاقتصادية الجزائرية من خلال زيادة الاهتمام بجودة الإنتاج والمنافسة الفعّالة.

ونظرا لكون اقتصاد السوق ليس نتاجا طبيعيّا لتطوّر المجتمع الجزائري فإنّه يعزل المؤسّسات عن النمو في محيطها الطبيعي، الثقافي والاجتماعي ممّا يهدّد أغلب المؤسّسات الاقتصادية إذا لم تستطع فرض وجودها. ففي السياق الخاص بإقامة اقتصاد السوق في الجزائر، تطرح مسألة تطبيق القوانين الاقتصادية العالميّة، وما يزيد الأمور تعقيدا هو عدم التوصّل إلى تعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري، وبالتالي فإنّه لم يتّفق بالإجماع بعد على ضرورة خصخصة المؤسّسات العموميّة، وسبب ذلك يكمن في وجود اختلافات بشأن تدخّل الدولة في الدائرة الاقتصادية، سواء كان ذلك التدخّل مباشرا عن طريق مجموعة قوانين تهدف إلى ضمان المصلحة العموميّة والنظام العمومي الاقتصادي، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة عناصر قانونيّة واقتصاديّة مستقلّة، ويتمحور النقاش الحاري حاليّا حول اقتصاد السوق حول خيارين مختلفين؛ يتمثّل الخيار الأوّل في نظام اقتصاد السوق التنافسي من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد عن طريق خصخصة القطاع العمومي والمؤسّسات الاقتصادية العموميّة.

أمّا الخيار الثاني يميل أكثر إلى ما يعرف بالسوق التنافسيّة أو اقتصاد سوق خاضع لإشراف الدولة. وبهذا ينتقل النقاش إلى المجال القانوني، حيث أنّه يتعيّن على الدولة باستعمال المنتوج القانوني، التوفيق بين مختلف خيارات الخصخصة وإيجاد نقطة التوازن بينها تماشيا مع ديناميكيّة اقتصاد السوق وهدف التنمية.

2-2-شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق:

إنّ عمليّة المرور من الاقتصاد المخطّط إلى اقتصاد السوق تسمّى بمرحلة "انتقال"، وتعرف على أنّها «تتمثّل في التحوّل من نظام اقتصاد مركزي إلى نظام يستند إلى السوق من خلال وضع قواعد تسيير السوق وتسهيل الملكيّة الخاصّة ووسائل الإنتاج والاعتماد على سياسة اقتصاديّة كليّة من النوع اللبرالي» (28).

إنّ عمليّة الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى إقامة اقتصاد السوق انطلاقا من اقتصاد موجة تتضمّن خمسة شروط أساسيّة وهي : (29)

يتمثّل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال :

- محو السيولات النقديّة الفائضة بواسطة بيع السكنات، السلع الاستهلاكية.
- مراقبة العملة من خلال معدّلات الفائدة وإعادة التمويل الاحتياطي.
- التحكّم في الأجور وتخفيض عجز الميزانيّة من خلال تخفيض الاستثمارات، الإعانات.

- علاج المديونيّة الخارجيّة ومحو مشكلة ندرة السلع.

يتمثّل الشرط الثاني في تحرير الاقتصاد وذلك من خلال :

- تحرير الأسعار، التبادلات الداخليّة والخارجيّة.

- تحرير حركة رؤوس الأموال من الداخل والخارج ومحو الإعانات والإعفاءات للمؤسّسات.

- فتح المجال للإستثمار الأجنبي ووضع نظام مصرفي يسمح للعملة الوطنية أن تصبح قابلة للصرف على الأقلّ على المستوى الداخلي.

- تقديم كلّ التسهيلات لدخول رؤوس الأموال الأجنبيّة.

- القضاء على احتكار الدولة للاقتصاد من أجل السماح للمنافسة أن تلعب دورها.

و يتمثّل في الخصخصة وذلك من أجل رفع نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد.

كما يتمثّل في وضع إطار مؤسّساتي، حيث أنّ اقتصاد السوق لا يمكن أن يطوّر مبادئه إلاّ في إطار مؤسّسات ضروريّة لتشغيله وتتمثّل في: النظام المصرفي، السوق النقدي، السوق المالي، خلق سوق حقيقي للعمل.

-وضع تشريعات خاصّة بالمؤسّسات مثل العقود، قانون الإفلاس، قانون المنافسة .

- وضع نظام جبائي فعّال على الخواص وعلى الشركات.

و يتمثّل في إعادة تنشيط الاقتصاد وإعادة بعثه، وذلك من أجل الوصول إلى معايير اقتصاد السوق، فعلى المستوى الكلّي ينبغي التقليص من حصّة الصناعة والفلاحة، تخفيض المناصب الإداريّة وتطوير وبصفة معتبرة الخدمات التجاريّة، كذلك يجب خلق نسيج صناعي متعدّد وإعادة تنشيط أو بعث التبادلات الخارجية، أمّا على المستوى الجزئي فيجب أن يعاد النظر في تخصّص المؤسّسات.

2-3-مراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق:

من خلال الشروط السابقة يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسيّة للإنتقال إلى اقتصاد السوق وهي: (30)

- مرحلة التحرير الاقتصادي وتتمثّل في تحرير الأسعار وفتح الأسواق وتعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عمليّة الانتقال، ويمكن أن تتمّ طريقة التحوّل بصفة تدريجيّة، أو بطريقة العلاج بالصمت وهنا يتمّ التحوّل بصفة سريعة وعنيفة دون الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الممكن حدوثها.

- أمّا المرحلة الثانية فتتمثّل في الاستقرار، وذلك من خلال وضع قواعد وإجراءات اقتصاديّة وسياسيّة صلبة ، لأنّ الجانب السياسي يلعب دورا هامّا في هذه

المرحلة نظرا لأنّ نجاحها يعتمد على قدرة الدولة في الحكم وتحقيق التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

- ونجد في المرحلة الثالثة يتمّ تحديد النموذج الاقتصادي الذي يجب وضعه ومستوى التنمية الذي تتحصّل عليه الدولة بعد هذه المرحلة.

إنّ أصحاب القرار في بلادنا بعد أن حاولوا تطبيق طريقة العلاج بالصدمة خلال سنتي 1990 و1991 فقد فضّلوا اليوم الرجوع إلى المفهوم التدريجي وقد ساعد التراكيب المحصور المتشعب للمسائل السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الذي تشهده بلادنا على اختيار هذا السعي.

ثالثا: التقنيات التسييريّة الإستراتيجية التي تستعملها المؤسسة الجزائرية في اقتصاد السوق :

1-الإصلاحات الاقتصادية في المؤسّسات الجزائرية :

إنّ عمليّة الإصلاح الاقتصادي بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في بلدان أوربا الشرقيّة، أمّا بالنسبة للجزائر فقد بدأت سنة 1986 مع انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار وزيادة عبء المديونيّة التي دفعت بالسلطات الجزائرية بالتوجّه نحو اقتصاد السوق. كما أنّ تنفيذ ما جاء في الإصلاح الاقتصادي الجديد المتمثّل في القانون رقم 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتضمّن في القانون التوجيهي للمؤسّسة الاقتصاديّة العموميّة، يعتبر إذا من أهمّ المتطلّبات الضروريّة للقيام بالمهام الاقتصاديّة الأساسيّة في بلادنا بنجاح تام وبأقلّ التكاليف. وتنشأ المؤسّسات، بموجب هذا القانون، بمبادرة من الدولة أو الجماعات المحليّة أو المؤسسات وذلك من خلال مساهماتها في صناديق المساهمة، كما تنقسم المؤسسات بموجب هذا القانون إلى شركات ذات المسؤوليّة المحدودة وشركات أسهم (مساهمة).

«وممّا تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّه سبق إجراء استقلاليّة المؤسّسات إجراءان في عام 1980، تمثّل الإجراء الأوّل في إعادة الهيكلة الماليّة للمؤسّسات والذي كان يهدف إلى إعادة هيكلة ديون المؤسّسة بإعادة تنظيم سجلاّت استحقاقات الفائدة ورأسمال، وتصفية الذمم بين المؤسّسات. أمّا الإجراء الثاني فتمثّل في إعادة هيكلة العضويّة، وكان الغرض منه هو تحويل مؤسّسات القطاع العام إلى مؤسّسات صغيرة الحجم أكثر تخصّصا وأكثر كفاءة ولقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة إجمالي الناتج الوطني، الذي حقّق زيادة تقدّر بنسبة(2,4%) عام 1981 و(4,3%) في عام 1982 و (7,3%) في عام 1983، ويتوقّع أن ترتفع إنتاجيّة القطاع العام ارتفاعا ملحوظا بعد التطبيق الكامل لاستقلاليّة المؤسّسات». (31)

وقد جاءت الاستقلاليّة في إطار سياسي واجتماعي متغيّر من وضعيّة اتّسمت بالخمود والتدهور أحيانا في مختلف المجالات، والتي كانت نتيجة التعطّل لحركة العجلة الاقتصاديّة «وكان لابدّ من تجاوز هذه الحالة أو الوضعيّة ابتداء من دراسات

متأنّية قامت بها لجان مختصّة لدى أجهزة معيّنة أخرى، سمحت بحوصلة المشاكل وبصياغة تقارير شاملة لمختلف الهيئات والجهات التي لها علاقة بتسيير وتوجيه الاقتصاد الوطني، وبعد هذا ظهرت على شكل نهائي في صورة القوانين الخاصة بالاستقلالية والإصلاحات الاقتصادية الأخرى وقد صاحب كلّ هذا إصلاحات على المستوى السياسي والإداري للدولة إذ تمّ الفصل النهائي بين السلطات الأساسيّة للدولة (تنفيذيّة، تشريعيّة، قضائيّة) بالإضافة إلى أحداث تغيّرات على هرم الدولة بين رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة، وكذلك أحداث مؤسّسات دستوريّة، بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989، والذي حمل مختلف هذه الإصلاحات ووضع الخطوط العريضة لاتّجاه الدولة والمجتمع الجزائري في المستقبل وأحداث قطيعة مع الماضي والطرق التي كانت تسود تنظيم الدولة ومؤسّساتها، وترك المجال واسعا للحريّات والصحافة وغيرها». (32)

إنّ اتفاقيّة الامتثال مع صندوق النقد الدولي شهر أفريل 1994 تعتمد التدابير التالية: (33)

- تحرير الأسعار من التحديدات الإداريّة والدعم المالي للخزينة العامة للدولة.

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنيّة بنسبة قريبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية وإلغاء نظام التخصيص (قوائم السلع المحظور استردادها) وإحلال سياسة التعريفات الجمركيّة محلّه طبقا للاتفاقية المنظّمة العالميّة للتجارة (OMC) التي انضمّت إليها الجزائر كعضو في اجتماعها الأخير، أفريل 1994.

- تحرير المؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة من قيود المادة 5 من قانونها رقم 88-01 التي تنصّ على أنّ الدولة والجماعات المحليّة هي المالكة وحدها لجميع الأسهم والحصص التي تشكّل رأسمالها، وذلك طبقا لنصّ المادتين 24 و25 من قانون الماليّة الإضافي لعام 1994 الذي يسمح لهذه المؤسّسات أن تبيع بعض أصولها أو كامل الوحدة وأن تفتح رأسمالها للمشاركة الخاصة في حدود 49% وأيضا طبقا للأمر 95-22 المتضمّن خوصصة المؤسّسات العموميّة إمّا بالملكيّة أو التسيير. أين اكتمل تقريبا الجهاز القانوني المتعلّق بمرحلة الدخول في اقتصاد السوق، فقد مسّت عمليّة الخوصصة العديد من المؤسّسات التي ليست لديها إمكانيّة الاستمرار كمؤسّسة عموميّة كما كانت، سواء لظروفها السيّئة أو لاعتبارها غير إستراتيجية بالنسبة للدولة.

ممّا سبق نجد أنّ التوجّه لإعادة هيكلة المؤسّسات الاقتصاديّة العموميّة قرّرت الدولة منهجين متكاملين هما:

- الإسراع بتمرير جميع المؤسّسات الاقتصاديّة العموميّة إلى الاستقلالية المالية التي يعني بها التخلّي تماما عن التدخّل المباشر في أمور تسييرها لتحرير الخزينة العامة من أعباء الإسناد المالي.

- إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي بتجميع المؤسّسات فيما يسمّى بالشركات

القابضة، وكان من المقرّر تنصيب هذه الشركات وعددها 11 شركة قابضة بداية شهر جوان 1996 وهي خاصّة بالنشاطات التالية : الصناعة الميكانيكيّة والزراعية الغذائية، الصناعة التحويليّة والمناجم، الحديد والصلب مع المعدنيّة والكهربائيّة والإلكترونية والكيميائية والخدمات والبناء، وإنجاز الأشغال الكبرى وتندرج إعادة الهيكلة هذه في سياسة اقتصادية جديدة تجعل القطاع الخاص بعد أمد يتولّى زمام أمور تسيير النشاط الاقتصادي العام على أصعدة الاستثمار والإنتاج، وهي سياسة تعمل على نقل اقتصاد البلاد سريعا من اقتصاد تتحكّم فيه العلاقات الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومسيّر تسييرا إداريّا باستخدام قوانين التوجيه والتخطيط إلى اقتصاد تسوده علاقات الملكيّة الخاصة وينظّم السوق علاقات من قانون العرض والطلب.

ممّا سبق يتّضح لنا أنّه كان من المفترض أنّ التغيير في التسيير الداخلي للمؤسّسة ابتداء من سنة 1988 والذي كان من المتوقّع أن يذهب باستقلاليّة المؤسّسات إلى القيام بالمناقشة تدريجيّا وأداء دورها الاقتصادي، إلاّ أنّ هذا لم يتحقّق نظرا لتراكمات متعدّدة، وفي نهاية سنة 1994 تجد المؤسّسات نفسها أمام الاختيار الصعب والضروري وهو القيام بتطبيق التخطيط الإستراتيجي وما يلزمه من شروط مثل إعادة الهيكلة للمؤسّسة، ومع التزام الجزائر بعقود مع صندوق النقد الدولي من خلال إعادة هيكلة اقتصادها.

2-ديناميكية التغيير في المؤسّسة الجزائرية:

ما دامت المؤسّسات الاقتصادية هي المركبة الأساسيّة للاقتصاد الوطني، ولمرور هذا الاقتصاد بظروف صعبة، يصبح من المنطقي أنّ الاستمرار في دعم هذه المؤسّسات يصعب أو يستحيل، وكلّ دعم أو عون يقدّم للمؤسّسات العموميّة يعتبر إطالة لضعف هذه المؤسّسات من جهة وفي نفس الوقت تضييع للطاقات والأموال الوطنية من جهة أخرى وحتّى تستطيع المؤسّسات العموميّة القيام بنشاطها أمام ما يواجهها من مصاعب ذات المصادر والخصائص المختلفة عليها أن تعي أنّ نجاحها يرتبط أساسا بطاقاتها الداخليّة، وكفاءتها ومواردها المتوفّرة وأن تتخلّى عن فكرة الدعم من طرف الدولة، وللمرور إلى اقتصاد السوق يتوجّب عليها القيام بإعداد وتنفيذ خطّة إعادة الهيكلة من أجل القضاء على الإختلالات الداخليّة فيها، وتحدّد على أساسه فعاليّتها وكفاءتها، وهنا نلاحظ أنّ إعادة هيكلة المؤسّسة من خلال خطّة التعديل تتحوّل من مجال التعديل بالبحث عن الموارد الماليّة إلى مجال التعديل الداخلي وهو أصل المشكلات التي تعاني منها المؤسّسات، وبدون هذا الإصلاح الداخلي لا يمكن لها الصمود والبقاء وهو التحدّي المفروض عليها لكي تنجح أو تنسحب نهائيّا.

وحسب وضعيّة المؤسّسات يمكن التمييز بين نوعين من خطط التصحيح التي تأخذ المحتوى الاستراتيجي: (34)

1) - خطة تصحيح المؤسّسات التي تعتبر ذات كفاءة ولها نتائج مقبولة ولكنّها تتوقّع مشاكل تستلزم تعديلات داخلية.

2) - خطة تصحيح للمؤسسات التي تكون في أزمة، وهي التي تعتبر في أكثر حاجة إلى هذه الخطة. وخطة التصحيح تعبّر عن مجموعة من التدابير والهادفة إلى القيام بتموقع استراتيجي، مراجعة الإجراءات والأدوات العمليّة للتسيير والتكيّف بأكثر فاعلية مع المحيط الجديد وتطبيق في المستقبل تعديلات وقائية وهذه التدابير.

- القضاء على التكاليف الزائدة وتخفيض العمال، والتنازل عن الاستثمارات.
- تطبيق التسويق والثقافة الجديدة الواجب تجذيرها.

ومن خلال هذه النقاط نلاحظ أنّ الخطّة التصحيحية الداخليّة للمؤسسة ماهي في الواقع إلاّ خطّة استراتيجيّة انتقاليّة أو من نوع خاص لهذه الفترة وهي تستوجب القيام بكلّ مراحل التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأهداف الاستراتيجيّة عبر أفق معيّنة متوسطة قد يصل إلى 5 سنوات، تحاول المؤسسة فيه الوصول إلى تحقيق الشروط والعوامل الضروريّة في الحكم في نشاطها ومصدرها بعد ذلك، وهذا يعني أيضا توزيع هذه الأهداف إلى أهداف قصيرة الأجل وسنويّة، وعبر فروع ومستويات المؤسّسة.

وإذا كانت خطة التصحيح هي خطّة استراتيجيّة خاصّة، أو انتقاليّة فإنّ المؤسّسات الصناعية العموميّة سواء في هذه الخطة أو غيرها في المستقبل عليها أن تعمل على اتّباع الخطوات العامّة للخطّة الاستراتيجيّة كما رأينا سابقا، وفي حالة وضعيّة هذه المؤسّسات يجب أن يصبّ الاهتمام على المشاكل والظروف الخاصّة بها وبالوقت الذي يتمّ فيه إعداد هذه الخطّة، وأن تكون لديها النظرة الاستراتيجيّة طويلة الأجل وما يرتبط بها وبمحيطها الوطني وتحرّكاته، وأيضا المغاربي والمتوسّطي، مع متابعة علاقة الجزائر بالسوق الأوروبيّة المشتركة (CEE) ومنظّمة التجارة الدوليّة (OMC)، وفي هذه الخطّة يتمّ اتّخاذ القرارات المتوسّطة وقصيرة الأجل بعيدا عن القرارات الارتجاليّة التي طالما تميّزت بها الإدارة في هذه المؤسّسات في مراحل سابقة. ونظرا لظروف الاقتصاد الجزائري، فإنّ الجوانب التالية والتي كانت تمثّل مفاتيح نجاح المؤسّسات في مجتمعات متطوّرة لفترة الثمانينات، تبقى صالحة لأن تكون مفاتيح النجاح للمؤسسة الصناعيّة الجزائرية(35) :

- اختيار المنتجات، معرفة البيع، معرفة الشراء، حسن التسيير المالي، العالميّة وهي تعني رفض الحماية.
- التحكّم في التقنيات : التوفيق بين الإنتاجية والتشغيل.
- تدعيم المساهمين : طلب التمويل بإصدار أسهم جديدة.
- وإذا كانت استراتيجيّة المؤسّسة تمرّ بشكل أو بآخر بالعوامل السابقة مجتمعة وكلّها تتكامل فيما بينها، فإنّ أهداف المؤسّسة في مرحلة السوق لا يجب أن تمرّ آليّا عبر الدعوة إلى التخفيض من نشاط المؤسّسة والتخلّص من أصولها نظرا لعدّة أسباب منها:

1) أنّ مختلف الاستراتيجيّات الممكنة تستوجب دراسة وتشخيص إمكانيّات المؤسّسة، ونقاط قوّتها وضعفها وغيرها، وضرورة الاستفادة أكثر من نقاط القوّة والمزايا التي تقدّمها.

2) كما أنّ هناك في المؤسّسات طاقات عاطلة غير مستعملة، والعمل على تحريكها يعتبر أولى من تقليصها وذلك لزيادة كفاءة المؤسّسة رغم ما تقدّمه هذه العمليّة من سيولة وتخفيض نصيب السوق للمؤسّسة المتقلّصة وما ينتج عنها من إمكانيّة تحكّم أسهل في السوق وتغيّراته.

3) إنّ اختبار سياسة الانسحاب أو تقليص النشاط، أو بالعكس توسيعه يتعلّق بجزء كبير بنوعيّة المنتوج الذي تقدّمه المؤسّسة، ووضعها الحالي في السوق، المؤسّسات العموميّة هو انعدام الخطّة الاستراتيجيّة وعدم استخدام التخطيط الاستراتيجي رغم أهميّته في المؤسّسات العموميّة وهذا يعود لعدّة أسباب منها :

- ضعف أو انعدام عمليّة التخطيط بمختلف أنواعها، والاعتماد فقط على التقريرات.
- عدم الاهتمام بالسوق والمستهلكين، نظرا لأنّ المنتوجات تستهلك من طرف جهات عموميّة محدّدة مسبقا وبالكميّات والأسعار أيضا.
- عدم الاهتمام بالسوق والأسعار وبالتالي برامج المبيعات لأن التسيير في المؤسّسة العموميّة كان لا يعطي هذه العناصر إلاّ دورا ثانويّا، والدور الأساسي كان الإنتاج، وهو ما أدّى ببعض المؤسّسات إلى إنتاج منتوجات ذات مواصفات غير قابلة للاستعمال.

3- نموذج التنمية الصناعيّة الجزائرية:

أدّت التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث إلى احتدام كثير من النقاش والجدل وخاصّة فيما يتعلّق بنتائجها فضلا عن الأسس النظرية التي انطلقت منها ، فذهب فريق من الباحثين والمهتمّين بقضايا التنمية إلى أنّ تجربة الجزائر في حقل التنمية، حقّقت نتائج معتبرة تستحقّ الثناء، وخاصّة إذا عرفنا حدود الفترة الوجيزة التي تحقّقت فيها هذه النتائج، ومن جهة ثانية إذا ناقشنا ذلك في حدود الوضعيّة الاجتماعية والاقتصاديّة التي كانت قبل بدأ هذه التجربة حيث كانت الجزائر تتميّز بالتوجّه نحو الخارج، بواسطة المدخلات المستوردة أو المخرجات المصدّرة، وذهب فريق آخر إلى أنّ الجزائر رغم النتائج المتحقّقة ما زالت دولة تابعة بكلّ المقاييس، ويرجعون ذلك إلى أنّ النموذج الجزائري المتّبع في التنمية أدّى إلى ظهور العديد من المشاكل، من بينها زيادة علاقات التبعيّة مع النظام الرأسمالي العالمي.

إنّ إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخطّطات التنمية المتتالية، أهدافا هامّة تتمثّل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي والتوصّل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقي الرفاهيّة الاجتماعيّة، وكانت أوّل وثيقة حدّدت بكلّ وضوح هذه الإستراتيجية هي وثيقة المخطّط الرباعي 1970-1973.

«إنّ المهمّة الكبرى المتمثّلة في إعادة تنظيم المجتمع الجزائري والعلاقات الاجتماعيّة وكذلك تحديد نماذج تنظيميّة ترتبط ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي اختارتها البلاد والتي تهدف إلى إخراجها من طور الاقتصاد المتخلّف الموروث عن الاستعمار الذي دام قرنا وربع قرن والنهوض بها وإدخالها في طور اقتصاد عصري يستمدّ من قيمة جميع الفوائد المرجوة من التقدّم التقني وخلال التغيّرات العميقة التي تمرّ بها، ينبغي أن تنظر إستراتيجيتنا إلى عملية التصنيع كعامل أوّل للتنمية، فمن خلال التحويل الشامل لثرواتنا الطبيعيّة ومن خلال إقامة صناعة قاعديّة قادرة على توفير أرضيّة ضروريّة لعمليّة التصنيع ومن خلال إنتاج السلع الضروريّة لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد، وأخيرا من خلال توفير المعدّات الضروريّة لتلبية الاستهلاك المحلّي، يستطيع هذا التغيير الشامل لظروف الاقتصاد الوطني الذي من شأنه أن يوفّر الحق في العمل ويخلق حركة تنمويّة مدعومة ذاتيّا أن ينجح ويحقّق الأهداف المنشودة.

إنّ عمليّة التصنيع وكذلك الثورة الزراعيّة وترقية الإنسان كلّها مهام تتطلّب تجنيدا مكثّفا لجميع موارد الأمّة واحتراما تامّا للأولويّات، إنّ متابعة وتقوية سياسة التقشّف عن طريق العزوف عن كلّ ما هو غير ضروري ومحاربة جميع أنواع التبذير محاربة دائمة على جميع المستويات هي الخطوة الأولى التي ينبغي اتخاذها. أمّا تنظيم الموارد وجمع الدوائر ومصالح التمويل في المؤسّسة والتسيير الحسن للقطاع الاشتراكي ومساهمته مساهمة تامّة في عمليّة التراكم، فيشكّل الخطوة الثانية»(36) .

إنّ هذه المقتطفات من مقدمة المخطّط الرباعي تشير إلى أنّ إستراتيجيّة التنمية تعتمد أوّلا وقبل كلّ شيء على التصنيع، كما تعطي دراسة تخصيص الاستثمارات وتوزيعها على مختلف القطاعات التابعة للاقتصاد صورة واضحة لهذه الأولويّات.

وفي الإستراتيجيّة المتّبعة في عمليّة التنمية ينبغي أن تكون الاستثمارات الصناعيّة بمثابة الدعامة الأساسيّة للتنمية الاقتصاديّة، نظرا إلى الاندماج مع القطاعات الأخرى التابعة للاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تخفيف التبعيّة الاقتصاديّة.

إنّ برنامج التنمية في الجزائر يتشابه مع نظيره في الاتّحاد السوفياتي-سابقا– انصبّ الاهتمام على إقامة القاعدة الماديّة أكثر من الاهتمام بالتحوّلات السوسيو اقتصاديّة و السوسيو سياسيّة التي تحدّد نمط التنمية لمجموع العمّال.

فالاهتمام بالصناعة واعتبارها أساس التنمية بل يمكن القول أنّ النخبة السياسيّة اعتقدت أنّ التنمية تساوي الصناعة، من هذا يمكن تفسير فشل مخطّطات دول العالم الثالث عموما لاعتقادها الخاطئ، فإذا كانت الصناعة مهمّة في هذا المجال لتطوير البنية الماديّة وخلق فرص عمل وتطوير الزراعة فإنّه في المقابل لا يجب أن ننسى أنّ الصناعة التي تمّت في الجزائر وفي العالم الثالث عموما كانت تقام في إطار تقسيم عمل دولي معيّن لا يسمح للعالم الثالث بامتلاك التكنولوجيا المتطوّرة جدّا ولا

الصناعات الإستراتيجيّة التي تبقى حكرا على الدول الرأسماليّة المتطوّرة منشأة هذا التقسيم العمل الدولي.

- إنّ المتتبّع لسياسة التنمية المنتهجة خلال عشريّة السبعينات يلاحظ أنّ الهدف المسطّر لم يكن هو البحث عن طرق كيفيّة تحسين أداء فعاليّة الاقتصاد الوطني وفق أسس سلميّة وإيجاد مكانة معتبرة له في ظلّ التحوّلات التي يعرفها السوق العالمي بالاعتماد على إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتاز بها الجزائر بميزة نسبيّة أكبر تسمح لها بمواجهة المنافسة الأجنبيّة، بقدر ما كان البحث أكثر على بناء قاعدة صناعيّة تهدف إلى تطوير القطاعات الإستراتيجيّة الأخرى، بالاعتماد على تطوير صناعة المحروقات، ممّا جعل الاقتصاد الوطني خاضعا لتقلّبات أسعار السوق الدوليّة للمحروقات، «بالإضافة إلى أنّ جميع المخطّطات المطبّقة افتقرت لطابع الشموليّة واعتمدت التنمية بصفة كليّة على استثمارات الدولة وأهملت كثيرا تعبئة القطاع الخاص الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان جهاز التخطيط يشكو من ضعف شرطين هما التنسيق والإلزام». (37) وإذا نظرنا نظرة نقديّة لنموذج الدولة التنموي نكتشف أنّه يحتوي على عدّة تناقضات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نظريّة الصناعات المصنّعة التي اعتمدتها الجزائر والتي هي بدورها تحتوي على عدّة تناقضات نظرا لكون الانطلاقة التنموية في المجتمعات المتخلّفة تختلف عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي بدأت به المجتمعات الصناعيّة، وإذا كانت هذه النظريّة ترى في تحليلها أن يناط بالقطاع الزراعي الدور الأساسي في امتصاص اليد العاملة في المرحلة الأولى لإقامة هذه الصناعات، إلاّ أنّ الواقع المشاهد من خلال التجارب الصناعيّة للبلاد النامية عموما والجزائر بصفة خاصّة هو النزوح والتجمّع حول المناطق الحضريّة والابتعاد عن العمل الزراعي.

«إنّ الرجوع إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعيّة المعاصرة، يبيّن أنّ نجاح التنمية تزامن مع توافر وتهيئة الوسط الاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي، عكس تجارب التنمية التي حدثت في العالم الثالث والجزائر خير مثال على ذلك، حيث لم تتوفّر هذه العوامل في بداية عمليّة التنمية، وهذا ما أدّى إلى ظهور التشوّهات في الميدان الاقتصادي والاختلالات في الميدان الصناعي. فالتجربة الجزائريّة اعتمدت التصنيع واعتمدت على نقد حاد للنظام الاقتصادي العالمي السائد آنذاك، ولكن بعد سنوات تبيّن أنّ هذه التجربة لم تؤدّ إلى كلّ ما قيل على مستوى الخطاب السياسي، السبب هو أنّ التصنيع الذي يمثّل حجر الزاوية في النموذج الجزائري لم يدمج في إطار إستراتيجيّة اقتصاديّة متكاملة أي أنّ التصنيع تمّ اختياره كأسبقيّة من أجل التصنيع، لا في اتجاه خلق قاعدة ماديّة صحيحة في غياب نموّ فلاحي متوازن...، وقد حاول البعض إرجاع الأزمة التي تعاني منها الجزائر في ميدان التنمية، إلى غياب المقاولين المنتمين للقطاع الخاص، الذين كان بإمكانهم التكفّل ماديّا وتقنيّا بعمليّة تسيير التجهيزات الإنتاجيّة المتروكة، بل أنّ الجزائريين قاموا بأنفسهم بهذه العمليّة، ويبدو أنّ هذا الاتّجاه مبالغ فيه فلم يكن بالإمكان إيجاد هؤلاء المقاولين

في مثل حالة الجزائر والتي اختارت النهج الاشتراكي للتنمية، والذي يفرض على الدولة ذاتها القيام بهذه العمليّة». (38)

بصفة عامّة فإنّ هدف التنمية الجزائرية كان يتمثّل في تحطيم قيود التبعيّة للخارج عبر إرساء تمفصلاتها الداخليّة، يفسّر ذلك اتجاهها إلى المشاريع الكبيرة في ميدان البتروكيمياء، وصناعة الصلب، وكان الهدف من ذلك بناء اقتصاد وطني مستقلّ من خلاله يتمّ قطع مختلف علاقات التبعيّة مع الخارج.

ممّا سبق يمكن القول أنّ المؤسّسة الاقتصاديّة الجزائرية عرفت ظروفا صعبة تميّزت بضعف مردوديتها وطاقة إنتاجها وتراكم ديونها وفي كثير من الحالات عجزها عن تأدية دورها الطبيعي المتمثّل في خلق الثروة وتحقيق الربح تماشيا مع ما هو متعارف عليه في كلّ الاقتصاديّات.

وعلى الرغم من أنّ اعتماد النهج الاشتراكي بعد الاستقلال لأحداث التنمية الاقتصاديّة، قد وجد تبريره في البحث على تحقيق العدالة الاجتماعيّة والرقيّ الاجتماعي من خلال رفع المستوى المعيشي للسكّان، إلاّ أنّ تبنّي هذا النهج نتجت عنه صعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة أثّرت وبشكل كبير على نجاح عملية التنمية.

ومع ظهور علامات أصبحت توحي بإحلال الاقتصاد الحر مكان الاقتصاد الموجّه، أصبحت المؤسّسات الصناعيّة الجزائريّة تواجه منافسة حادّة في السوق الوطنيّة خاصّة وأنّ هذه المؤسّسات لم تكن مستعدّة لهذه المرحلة لأنّها كانت تسير وتعيش في وضعيّة اقتصاد محمي من المنافسة ومحتكر بقوّة القرار الإداري لها. ومع بداية التسعينات، وجدت هذه المؤسّسات نفسها في مستوى من التنافسيّة ولا تسمح لها بمواجهة المؤسّسات الأجنبيّة التي تقوم بتصريف منتجاتها في السوق الوطنية ممّا يحتّم على المؤسّسة الجزائرية القيام بمجهودات أكبر لتوفير وتنمية القدرة التنافسيّة لمنتوجاتها إن أرادت البقاء والاستمرار في السوق، وبالتالي فإنّ عمليّة إعداد المؤسّسة لمواجهة المنافسة الدوليّة تتطلّب إصلاحين متلازمين :يتمثّل الأوّل في إصلاح المؤسّسة بحدّ ذاتها، والثاني يتعلّق بالمحيط العام لهذه المؤسّسات، ونشير إلى أنّ انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع أوربا والانخراط في عضويّة المنظّمة العالميّة للتجارة (OMC)أمران يتطلّبان التحضير الجيّد لتنافسيّة المؤسّسات الجزائريّة حتّى تتفادى زوالها والصعوبات التي تنجم عنها، وفي إطار العولمة المتنامية للأسواق يجب تعميق إعادة الهيكلة الصناعيّة للمؤسّسات الوطنية وهذا عن طريق برنامج تأهيل محدّد يغيّر التركيبة الهيكليّة في المؤسّسة كتحسين طرق التسيير وتنمية الكفاية الداخليّة وتحسين استعمال الموارد الداخليّة، وتحديث الطاقة الإنتاجيّة، ويغيّر محيطها العام كالتشريعات المتحكّمة في سير النشاط الاقتصادي والاتّصالي وإعادة تنظيم القطاع البنكي وإحداث سوق ماليّة نشطة وفعّالة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي : المؤسّسات الاقتصاديّة الجزائرية في ظلّ اقتصاد السوق، مجلّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ع06، باتنة، 2002.
2. تقرير صندوق النقد الدولي، 1998.
3. جبهة التحرير: الميثاق الوطني، 1976، ص117.
4. الجريدة الرسميّة : ع41، الصادر بتاريخ 1980/10/04.
5. الجريدة الرسميّة، ع02، الصادر بـ 1988/10/13.
6. جمال الدين لعويسات ، ترجمة الصديق سعدي : التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1986.
7. حسين عامر: اقتصاد السوق، طابع الاقتصاد الحرّ، دار الكتاب الحديث، القاهرة 1999.
8. عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
9. عبد العزيز شرابي : المؤسّسة العموميّة في الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، مجلّة العلوم الإنسانية، ع04، قسنطينة، 1993.
10. عبد الله بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكريّة التي نظّمها المركز الوطني للدراسات الخاصّة بالتخطيط، الجزائر 1999 .
11. علي سعيدان : بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنيّة للنشر، الجزائر،1981.
12. علي غربي : واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي في الأزمة الجزائرية .
13. عمر صخري : اقتصاد المؤسّسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،2003، ص52.
14. محمد بلقاسم حسن بهلول :الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، منشورات حلب، 1993.
15. محمد بلقاسم حسن بهلول : سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، د.م.ج الجزائر 1999.
16. ناصر دادي عدون : الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،2001.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ivan Samson :"Les trois étapes de la transition" dans Dix grandes problèmes économiques contemporains, 2ème édition, OPU, 1993, 49.
2. Hocine Benisaad : L'ajustement structurel, Objectifs et Expériences, OP4, 1993 P73.

3. Smail Boukhaoua : » Economie de Marché ou Capitalisme Réinventé «. El Watan 07/12/1995 P07.
4. Bulletin V3 0,3, copyright 2005.
5. Microsoft corporation : Encyclopédie Microsoft, Encarta 2002.
6. Michel.l. Todaro : Economic Development in the third World Longman. New York 1977 p 31.
7. Ahmed Ben Bitour : »L'Algérie Au Troisième Millénaire, défis et potentialités«1ére Edition, Edition Marinour, 1998 p50.
8. Programme de Tripoli, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962,
9. FLN charte d'Alger،Alger،1964
10. FLN charte de la revolution, Algérie ،1971